تحرك عاجل

تأييد حكم صادر بحق أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

أيدت "محكمة الاستئناف" البحرينية حكمًا بسجن مدافع حقوق الإنسان وسجين الرأي نبيل رجب لمدة عامين في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بسبب مقابلات أُجريت معه في 2015 و2016. كما لا تزال تجري بحقه محاكمة جنائية أخرى، على خلفية تعليقات نشرها على حسابه على تويتر. وتقرر عقد آخر مرافعة للدفاع في 15 يناير/كانون الثاني 2018.

أيدت "محكمة الاستئناف" في المنامة، عاصمة البحرين، حكمًا بسجن **نبيل رجب**، لمدة عامين، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017؛ حيث كان قد أُدين وصدر بحقه حكمٌ بالسجن لمدة عامين في 10 يوليو/تموز 2017؛ بسبب "نشر أخبار وبيانات وشائعات كاذبة حول الوضع الداخلي من شأنها أن تقوِّض مكانة المملكة وسمعتها"، الأمر الذي يتعلق بمقابلات تليفزيونية أُجريت معه في 2015 و2016. ويجري احتجاز نبيل رجب بسجن جو.

كما لا تزال تجري محاكمة أخرى بحق نبيل رجب، على خلفية تعليقات تتعلق بالحرب في اليمن، ومزاعم وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو، نشرها وأعاد نشرها على حسابه على تويتر. وفي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أرجأت "المحكمة الجنائية العليا" جلسة الاستماع إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017؛ إلا أن محاميي نبيل رجب، الذين كانوا حاضرين بالمحكمة في قضية منفصلة، علموا بتقديم موعد جلسته إلى 5 ديسمبر/كانون الأول 2017. فقام المحامون، في 4 ديسمبر/كانون الأول 2017، بكتابة طلبٍ إلى المحكمة للالتزام بالموعد الذي تقرر سابقاً، نظرًا لعدم إخطارهم رسميًا؛ إلا أن طلبهم قوبل بالرفض. وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، لم يتمكن نبيل رجب من الحضور إلى المحكمة بسبب مرضه؛ وقامت المحكمة بتأجيل جلسة الاستماع إلى 7 ديسمبر/كانون الأول 2017. وتقرر 15 يناير/كانون

الثاني 2018 موعدًا لجلسة المرافعة الأخيرة للدفاع. وقد يواجه نبيل رجب السجن لما يصل إلى 15 عامًا، في حال ثبوت إدانته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب على الفور وبدون شرط أو قيد، وإلغاء الحكم بإدانته، وإيقاف الإجراءات المُتخذة بحقه؛ حيث أنه سجين رأي، احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى العمل على عدم تعريض نبيل رجب للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة؛ وعلى الإتاحة له، على نحو دائم، الاتصال بأسرته ومحامين يختارهم، والحصول على الرعاية الصحية الملائمة؛ ريثما يُفرَج عنه؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع؛ والتي تتضمن المادة 216 من قانون العقوبات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 19 يناير/كانون الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+

وزير الداخلية
سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

النموذج الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث التاسع عشر للتحرك العاجل UA 249/14. ولمزيد من المعلومات:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/7354/2017/ar/

تحرك عاجل

تأييد حكم صادر بحق أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

اعتقل 15 رجلاً من الشرطة يرتدون ملابس مدنية، نبيل رجب، رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، في حوالي الساعة الخامسة فجرًا من يوم 13 يونيو/حزيران 2016، في منزله بقرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، واقتادوه إلى "مديرية التحقيقات الجنائية". وفي اليوم التالي، اقتيد إلى "مكتب النيابة العامة"، واتُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة في مقابلات تليفزيونية من شأنها النيَل من هيبة واعتبار المملكة". وعلم نبيل رجب، بينما كان محتجزًا، في 26 يونيو/حزيران 2016، بأنه سيمثُل في محاكمة في 12 يوليو/تموز 2016، بسبب تعليقات نشرها وأعاد نشرها على تويتر، تتعلق بالحرب في اليمن، ومزاعم وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو. واتُهم بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وأمرت المحكمة، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالإفراج عن نبيل رجب؛ بيد أن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأمرت بإعادة اعتقاله، والزج به داخل الحجز؛ فيما يتصل بالتحقيق بشأن المقابلات التلفزيونية التي أُجريت معه في 2015 و2016. وبدأت محاكمته على خلفية هذه المقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017، وانتهت، في 10 يوليو/تموز 2017، بإدانته والحكم عليه بالسجن لمدة عامين.

واحتُجز نبيل رجب داخل الحبس الانفرادي لما يربو على تسعة أشهر منذ اعتقاله. وفي مطلع إبريل/نيسان 2017، نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية، بالقلعة، عقب إصابته بمضاعفات إثر عملية جراحية أُجريت له.

ونُقل نبيل رجب، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، إلى سجن جو، حيثما حُلق شعره عنوةً، وخضع لتفتيش ذاتي شامل، وصودرت كتبه وملابسه. وفي تلك الليلة، داهم حراس السجن زنزانته، بينما كان نائمًا، وفتشوه تفتيشًا ذاتيًا مرة أخرى، وهم يصيحون في وجه.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، ووصف من خلالها الأوضاع في البحرين ومحاكمته؛ كما حث إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استُجوب أمام النيابة العامة، واتُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة المملكة" فيما يتعلق بمقاله. ولم يُحدد أي موعد بعد لمحاكمته في هذه القضية. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة "لو موند". وبعد يومين، استُجوب نبيل رجب بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، واتُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة"، ومحاولة تعريض العلاقات معها للخطر". وأُحيلت القضية إلى النيابة العامة؛ إلا أنه لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسميًا. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2017، استُجوب نبيل رجب أمام "نيابة الجرائم الإرهابية" بشأن تعليقات وصورة نُشرت على حسابات تحمل اسمه، على وسائل التواصل الاجتماعي، في يناير/كانون الثاني 2017. وكانت الصورة لملك البحرين، ومكتوب عليها الآية القرآنية "أَيَحْسَبُ أَنْ لنْ يَقدِرَ عليْه أَحدٌ"، ونُشرت على صفحة تحمل اسم نبيل رجب على انستغرام؛ بينما نُشرت على صفحته على تويتر تعليقات عن عدم التعامل مع مؤسسات الدولة والدعوة إلى التظاهر احتجاجًا على إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون الثاني 2017؛ إلا أن نبيل رجب نفى تهم "التحريض على كراهية النظام"، و"التحريض على عدم الامتثال للقانون"، و"نشر أخبار كاذبة". ولم تُحال القضية بعد للمحاكمة؛ إلا أنها قد تُحرك في أي وقت.

وفي مايو/أيار 2014، أمضى نبيل رجب عامين في سجن جو، بموجب حكم بالسجن صدر بحقه، على إثر تهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" في المنامة، خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012، "دون إخطار مسبق". كما صدر بحقه قرار بمنعه من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وقضى أيضًا جزءًا من فترة حكمٍ بسجنه لمدة ستة أشهر، خلال الفترة بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2015، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق

العلانية"، على خلفية نشره تغريدتين على تويتر في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وأُفرج عنه في 13 يوليو/تموز 2015، لدواعٍ صحية، بعدما مُنح عفوًا ملكيًا. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر الذي أُصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا أن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015، والذي لا يزال ساريًا حتى الآن.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 249/14 رقم الوثيقة: MDE 11/7582/2017 البحرين بتاريخ: 8 ديسمبر/كانون الأول 2017